تشمل 39 مسؤولاً وكياناً بينهم شقيقه ماهر وشقيقته بشرى ولواء «فاطميون» وعدد من رجال الأعمال

سهام «قيصر» تطول الأسد وقرينته: الحل السياسي أو المزيد

صورة الرئيس بشار الاسد في احد شوارع دمشق (رويترز)

عواصم ـ وكالات: بدأت الولايات المتحدة تنفيذ أولى مفاعيل «قانون قيصر لحماية المدنيين في سورية للعام 2019» بفرض عقوبات على عشرات الكيانات والمسؤولين بينهم أسماء الاسد قرينة الرئيس بشار الاسد، وخيّرت النظام بين إطلاق المسار السياسي أو العقوبات.

وقال وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو في بيان «نتوقع العديد من العقوبات الإضافية ولن نتوقف إلى حين توقف الأسد ونظامه عن حربهما الوحشية غير المبررة ضد الشعب السوري».

ووصف العقوبات التي طاولت 39 كيانا ومسؤولا بأنها «بداية ما سيكون حملة متواصلة من الضغوط الاقتصادية والسياسية لحرمان نظام الأسد من العائدات والدعم الذي يستخدمه لشن الحرب وارتكاب فظائع واسعة النطاق بحق الشعب السوري».

وأشار بومبيو في بيانه إلى أن أسماء الأسد «أصبحت من أشهر المستفيدين من الحرب في سورية».

وجاء في البيان الذي نشرته الخارجية الأميركية «منذ ستة أعوام، صدم المصور الشجاع المعروف بقيصر، العالم بتهريب صور إلى خارج سورية تدل على أن نظام الأسد يعذب عدة آلاف من السوريين ويعدمهم داخل سجون النظام. وقد ألهم هذا العمل الشجاع إصدار (قانون قيصر) الذي وقع عليه الرئيس ليصبح قانونا منذ 180 يوما، وأتاح الكونغرس بموجبه فرض عقوبات اقتصادية قاسية لتعزيز المساءلة عن الأعمال الوحشية التي يرتكبها نظام الأسد ومُمكّنوه ضد الشعب السوري. وقد دخلت الأحكام المتعلقة بالعقوبات التي ينص عليها القانون قيصر حيز التنفيذ بشكل كامل ابتداء من امس، وبات أي شخص يتعامل مع نظام الأسد معرضا للقيود على السفر أو العقوبات المالية بغض النظر عن مكان تواجده في العالم.

وعن عدد الشخصيات المستهدفة قال «نقوم بإدراج مهندسي هذه المعاناة، بشار الأسد وزوجته أسماء الأسد، وكذلك مؤسسي الأعمال الوحشية محمد حمشو ولواء «الفاطميون» الميليشياوي الإيراني. ونقوم أيضا بإدراج ماهر الأسد وفرقته الرابعة في الجيش العربي السوري وقائديه غسان علي بلال وسامر الدانا. ونقوم أخيرا بإدراج بشرى الأسد ومنال الأسد وأحمد صابر حمشو وعمر حمشو وعلي حمشو ورانيا الدباس وسمية حمشو».

وأضاف «سنواصل هذه الحملة في الأسابيع والأشهر القادمة لاستهداف الأفراد والشركات التي تدعم نظام الأسد وتعرقل التوصل إلى حل سلمي وسياسي للصراع بحسب ما يدعو إليه قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2254. نتوقع فرض عقوبات أكثر بكثير، ولن نتوقف قبل أن يوقف الأسد ونظامه حربهما الوحشية وغير الضرورية ضد الشعب السوري، وأن توافق الحكومة السورية على حل سياسي للصراع بحسب ما يدعو إليه قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2254. وسنفرض حملة الضغط الاقتصادي والسياسي خاصتنا ضمن إطار تعاون كامل مع الدول مماثلة التفكير، خاصة شركاءنا الأوروبيين الذين جددوا عقوباتهم الخاصة المفروضة على نظام الأسد منذ ثلاثة أسابيع للأسباب عينها».

وقال «سأذكر بشكل خاص إدراج زوجة بشار الأسد أسماء الأسد للمرة الأولى، والتي أصبحت أكثر المستفيدين من الحرب السورية بدعم من زوجها وأفراد عائلة الأخرس سيئي السمعة. وبات أي فرد يتعامل اليوم مع هؤلاء الأشخاص أو الكيانات عرضة للعقوبات».

واتهم بومبيو النظام بارتكاب «فظائع لا تحصى يرقى بعضها إلى مصاف جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، بما في ذلك جرائم القتل والتعذيب والتغييب القسري واستخدام الأسلحة الكيميائية. لقد قضى أكثر من نصف مليون سوري نحبهم منذ بدء الصراع، ونزح أكثر من 11 مليونا آخرين، أي ما يساوي نصف الشعب السوري ما قبل الحرب. وقد قام بشار الأسد ونظامه بتبذير عشرات الملايين من الدولارات كل شهر لتمويل حربهما غير الضرورية وتدمير المنازل والمدارس والمتاجر والأسواق العامة. وقد فاقمت حربهما التدميرية الأزمة الإنسانية ومنعت وصول المساعدات المنقذة للحياة إلى من يحتاجون إليها وتسببت بالمعاناة للشعب السوري». على حد وصف البيان.

وأكد أن «الولايات المتحدة ملتزمة بالعمل مع الشركاء الأمميين والدوليين لتوفير المساعدة المنقذة للحياة للشعب السوري الذي مازال يعاني». وأشار الى أن الولايات المتحدة منحت «منفردة للشعب السوري أكثر من 10,6 مليارات دولار من المساعدات الإنسانية منذ بدء الصراع وأكثر من 1,6 مليار دولار من المساعدات الأخرى ومساعدات إرساء الاستقرار في مختلف أنحاء البلاد، حتى في المناطق الخاضعة لسيطرة الأسد».

وختم بومبيو بالقول «حان الوقت لتنتهي حرب الأسد الوحشية وغير الضرورية. يقف نظام الأسد ومن يدعمونه أمام خيار بسيط اليوم، ألا وهو اتخاذ خطوات لا رجعة فيها باتجاه حل سياسي للصراع السوري يتسق مع قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2254 أو مواجهة لوائح جديدة من العقوبات».

وتأتي جولة العقوبات الجديدة، في وقت يجد فيه الرئيس السوري صعوبة في احتواء أزمة اقتصادية آخذة في الاشتداد ووسط تفش نادر للاحتجاجات في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة.

وكانت سفيرة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة كيلي كرافت، دعت في كلمة أمام جلسة افتراضية حول الملف السوري في مجلس الأمن النظام للإفراج الفوري عن آلاف المدنيين المحتجزين بشكل تعسفي في مراكز الاعتقال، التي تفاقم فيها حالات الازدحام والظروف اللاإنسانية من خطر الانتشار السريع لكوفيد-19 إلى حد كبير، كما سبق لنا القول. ويوازي هذا الموضوع في الأهمية التقدم في قضية اللجنة الدستورية، التي وافقت الأطراف المعنية على جدول أعمالها ولكنهم لم يجتمعوا في الأشهر الأخيرة بسبب عدم رغبة الرئيس المشارك من النظام في عقدها فعليا. ورحبت بإعلان المبعوث الخاص الى سورية غير بيدرسون استعداده لعقد اجتماع بين المعارضة والنظام للجنة الدستورية في أغسطس.

ولفتت الى أن «ملايين المدنيين السوريين محرومون من المساعدة المنقذة للحياة. حان الوقت لروسيا والصين أن يعتنيا بالناس، بدلا من حماية نظام الأسد الغاشم».

من جهته، دعا مندوب الصين الدائم لدى الأمم المتحدة «تشانغ جيون» الولايات المتحدة إلى رفع العقوبات أحادية الجانب عن سورية بشكل فوري. وأضاف جيون «نحث الولايات المتحدة على الاستجابة للنداء العاجل الذي وجهه الأمين العام للأمم المتحدة والمبعوث الخاص ورفع العقوبات أحادية الجانب فورا». وشدد على أن السوريين يجب أن يقرروا مستقبل بلدهم بأنفسهم دون تدخل أجنبي، مع ضرورة احترام سيادة سورية والحفاظ على سلامة ووحدة أراضيها.

زادت 550 ليرة دفعة واحدة

«المركزي السوري» يرفع سعر الحوالات الخارجية لكن الليرة تواصل الانهيار

عواصم ـ وكالات: أعلن مصرف سورية المركزي عن رفع سعر الحوالات الخارجية إلى 1250 ليرة سورية بعد أن استقر فترة طويلة على سعر 700 ليرة، في خطوة لتشجيع إرسال الحوالات القادمة من خارج سورية عن طريقه، ولمواجهة تداعيات قانون قيصر الذي دخل حيز التنفيذ أمس، وتزامن مع انهيار جديد لليرة.

وزاد المصرف السعر بمقدار 550 ليرة سورية مرة واحدة بحسب نشرته أمس، ومع ذلك لايزال السعر الجديد بعيدا بشكل كبير عن سعر السوق السوداء الذي عاد للانخفاض بشكل قياسي، حيث سجلت الليرة أكثر من 3000 مقابل الدولار.

فيما يبذل المصرف المركزي جهودا لتوسيع حصته من الحوالات الخارجية ومنعا لخسارته كتلة مادية كبيرة، إلا أن كثيرا من المواطنين المغتربين يرفضون التحويل عن طريق المصرف المركزي، ويعتبرون أن أكثر من نصف الحوالة تذهب إلى المصرف المركزي أولا، والنصف الآخر لأهاليهم.

وأرجع المصرف في بيان له، أن الهدف إلى «الوصول لسعر توازني، هو ردم الفجوة بين سعر السوق وسعر الحوالات وجذبها عبر الطرق الرسمية الآمنة».

وأكد المصرف توحيد جميع أسعار نشرات سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية الصادرة عنه يوميا، وتستخدمها الفعاليات الاقتصادية في إتمام معاملاتها المالية.

وأشار المصرف إلى أن رفع السعر جاء بعد «دراسة المؤشرات الاقتصادية والمعطيات السائدة، في ظل الظروف الحالية وتشديد العقوبات الاقتصادية فيما يعرف بقانون «قيصر»، إلى جانب الأزمة الاقتصادية اللبنانية التي أدت إلى زيادة الطلب على العملات الأجنبية في السوق السورية».

وأعلن المصرف، في نشرته أيضا رفع سعر تمويل المستوردات ليصبح 1265 ليرة.

ويسعى المصرف بموجب هذه الخطوة إلى حصر الحوالات القادمة من خارج سورية ومنع تحويلها عبر «السوق السوداء»، تزامنا مع إجراءات أمنية مشددة على المضاربين، ما أدى إلى انخفاض سعر صرف الحوالات المالية عن السعر المتداول في «السوق السوداء»، والمعلن عنه من قبل مواقع مختصة.

وبحسب أحد الصرافين، أكد أن سعر الحوالة إلى داخل سورية، اليوم، يبلغ ألفي ليرة سورية، في حين وصل سعر الصرف في بيانات موقع «الليرة اليوم» السعر بثلاثة آلاف ليرة، بحسب موقع «عنب بلدي».

وقال إن إجراءات النظام الأمنية ضد الصرافين، وإعلان شركات الحوالات المالية، وأهمها شركتا «الفؤاد» و«الهرم»، تسلم الحوالات الخارجية بسعر 1670 ليرة للدولار الواحد، وهو ما أدى إلى انخفاض السعر لدى شركات الصرافة غير المرخصة.

وفي حين لا يفصح المصرف المركزي السوري رسميا عن قيمة الحوالات المالية، ذكرت صحيفة «الوطن» المقربة من النظام، في العام 2017، أن قيمة الحوالات من خارج سورية قد تصل إلى خمسة ملايين دولار يوميا. ويقدر البنك الدولي أن 1,6 مليارات دولار كانت تصل سنويا إلى الداخل السوري، بحسب ما أكده الدكتور السوري في الاقتصاد والباحث الأول في وزارة الخزانة النيوزيلندية، كرم شعار، لعنب بلدي في وقت سابق.

محكمة فرنسية تحكم على رفعت الأسد بالسجن 4 سنوات ومصادرة أمواله

باريس ـ وكالات: أدانت محكمة فرنسية رفعت الأسد، عم الرئيس السوري بشار الأسد، بتهمة الاحتيال وشراء عقارات في فرنسا بملايين اليورو باستخدام أموال محولة من الدولة السورية، وحكمت عليه بالسجن أربع سنوات. وقضت المحكمة كذلك بمصادرة جميع الأصول العقارية لرفعت الأسد في فرنسا وتقدر قيمتها بنحو 90 مليون يورو (100 مليون دولار) كما صادرت أحد الأصول العقارية المملوكة له في لندن، بقيمة 29 مليون يورو.

ورفعت الأسد قائد عسكري سابق، يحمل المسؤولية على نطاق واسع عن قمع انتفاضة حماة عام 1982 ضد حكم أخيه الرئيس في ذلك الوقت حافظ الأسد والد بشار الأسد، مما تسبب في قتل الآلاف. ولم يمثل رفعت الأسد أمام المحكمة، إذ انه نقل إلى المستشفى في ديسمبر لإصابته بنزيف داخلي. وقال محاميه إن موكله سيطعن على قرار المحكمة الفرنسية.

«قانون حماية المدنيين في سورية».. من المستهدفون وما شروط رفعه؟

بدأ أمس سريان «قانون قيصر لحماية المدنيين في سورية للعام 2019»، المعروف بـ «قانون قيصر» الذي تم تمريره بأغلبية ساحقة في كل من مجلس الشيوخ ومجلس النواب منذ ستة أشهر.

صحيح أن النظام السوري، يخضع لعقوبات أميركية وأوروبية يعود بعضها إلى ما قبل 2011. لكن هذا القانون سيزيد الضغوط على بشار الأسد، وهو يصارع أزمة اقتصادية متصاعدة بعد حرب في عامها العاشر. وتمنح العقوبات الجديدة الرئيس دونالد ترامب سلطات أوسع لتجميد أرصدة أي فرد أو طرف يتعامل مع سورية، بغض النظر عن جنسيته، وتغطي عددا أكبر بكثير من القطاعات من البناء إلى الطاقة. كما يستهدف قانون العقوبات، للمرة الأولى، من يتعاملون مع كيانات روسية وإيرانية في سورية، وهو ما يوجه ضربة لحلفاء الأسد. وربما يصف التشريع الجديد مصرف سورية المركزي بأنه مصدر قلق أولي في ما يتعلق بغسل الأموال. ويمكن رفع العقوبات إذا ما لبت دمشق 6 مطالب، منها إنهاء قصف المدنيين، والإفراج عن عشرات الألوف من المعتقلين، والسماح بعودة اللاجئين «آمنين مكرمين».

«قانون قيصر» يفرض على سورية أعباء وتكاليف اقتصادية جديدة، وعقوبات أقسى وأشد من السابق ستظهر انعكاساتها السلبية تدريجيا على مختلف نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

وفي ظل وجود عقوبات كثيرة سابقة على النظام السوري من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، سعى المشرعون إلى إغلاق الفجوات في العقوبات السابقة التي ركزت بشكل أساسي على المسؤولين السوريين وقطاع النفط، وذلك من خلال فرض عقوبات جديدة تستهدف كل من يتعامل مع مصرف سورية المركزي وقطاعي الطاقة والطيران، إضافة إلى البلدان والشركات التي تسعى إلى المساهمة في جهود إعادة الإعمار في سورية. ويهدف القانون إلى ثني الشركات والأفراد عن الاستثمار في سورية والمشاركة في جهود إعادة الإعمار التي تقودها الحكومة السورية، إذ إن الإدارة الأميركية تعتبر أن الأسد يستغل مشاريع إعادة الإعمار لتعزيز موقعه في السلطة ومصادرة الأملاك وإعادة رسم التركيبة السكانية عبر انتزاع ملكية المعارضين ومنحها لمواليه.

ويفرض القانون عقوبات على أي حكومة أو مجموعة تسُهل من صيانة أو توسيع إنتاج الحكومة السورية المحلي للغاز الطبيعي والبترول ومشتقاته. كالشركات الروسية والإيرانية الخاصة التي تحاول استغلال الحرب للسيطرة على موارد سورية الطبيعية وبنيتها التحتية. كما ستشمل العقوبات مصرف سورية المركزي، إذا ما ثبت أنه يشارك في عمليات غسل أموال. ويقترح القانون فرض عقوبات متعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان على مسؤولين سوريين بدءا من الرئيس السوري ورئيس الوزراء ونائبه، مرورا بقادة القوات المسلحة البرية والبحرية ومسؤولي الاستخبارات، وصولا إلى المسؤولين في وزارة الداخلية.

وكما هي الحال في عقوبات من هذا النوع، سيكون أصعب تحد أمام الإدارة الأميركية هو السيطرة على تأثيرها على المدنيين، لذلك أضاف المشرعون بنودا تستثني المساعدات الإنسانية من العقوبات، عبر إعطاء الرئيس الأميركي الصلاحية بعدم فرض العقوبات على المنظمات غير الحكومية التي توفر المساعدات الإنسانية لسورية. ورغم هذه الاستثناءات، يتخوف البعض من أن الأوضاع المعيشية المتدهورة أصلا في سورية لن تتمكن من استيعاب أي ضربة جديدة جراء العقوبات، خاصة أنها ستحول دون إعادة تأهيل البنى التحتية وإصلاح خدمات أساسية أخرى. وفي حال إصرار الأسد على البقاء في الحكم، وهو السيناريو الأرجح الذي يقلق منه المشرّعون، سيكون من الصعب السيطرة على تأثير العقوبات على السوريين الذين يعيش نحو 80٪ منهم اليوم تحت خط الفقر بحسب الأمم المتحدة.

ولا يعني دخول القانون حيز التنفيذ أن رفع العقوبات غير مطروح لكن بشروط، إذ يشدد القانون على انفتاح الولايات المتحدة على الحل الديبلوماسي من خلال تسوية أساسها تنحّي الأسد، ووقف دعم روسيا وإيران للنظام. وفي هذا الإطار يضع القانون شروطا ستة لرفع العقوبات الأميركية، هي:

1ـ وقف قصف المدنيين من قبل الطائرات الروسية والسورية.

2ـ رفع الحصار عن المناطق المحاصرة من قبل القوات الإيرانية والروسية والسورية والسماح بمرور المساعدات الإنسانية وبتحرك المدنيين بحرية.

3ـ إطلاق سراح كل المعتقلين السياسيين والسماح بدخول منظمات حقوق الإنسان إلى السجون والمعتقلات السورية.

4ـ وقف قصف المراكز الطبية والمدارس والمناطق السكنية والتجمعات المدنية كالأسواق من قبل القوات السورية والإيرانية والروسية والمجموعات التابعة لها.

5ـ عودة المهجرين السوريين بطريقة آمنة وإرادية ومحترمة.

6ـ محاسبة مرتكبي جرائم حرب في سورية.

قانون قيصر

من أهم العقوبات التي اتخذتها واشنطن ضد النظام السوري والجهات التي تتعامل معه

الصورة لفرانس برس/سول لوب

- تجميد مساعدات **إعادة إعمار** سوريا إلى حين سوق مرتكبي الأعمال الوحشية إلى العدالة
- **معاقبة أي حكومة أو كيان خاص يُعتبر داعماً للنظام** والجماعات والكيانات المرتبطة به، أو مساهماً في إعادة إعمار سوريا
- يستهدف **كيانات روسية وإيرانية** تعمل مع نظام الرئيس بشار الأسد
- قد يستهدف **البنك المركزي السوري** إذا تبيّن أنه ضالعاً في عمليات تبييض أموال
- يمكن للرئيس الأميركي أن يعاقب **أي فرد أو شركة دولية** تستثمر في قطاعات **الطاقة أو الطيران أو البناء أو الهندسة** في سوريا
- يدخل القانون الذي وقّعه الرئيس الأميركي في ديسمبر **حيّز التنفيذ في منتصف يونيو**

AFP ©